

قضايا بحثية

Prepared by

Mohammed Al Jayan

تأثير ممارسات تقييم الأداء على أداء الموظفين

Lecture Name: قضايا بحثية



تأثير ممارسات تقييم الأداء على أداء الموظفين

Task No. 08

مقدمة البحث ومشكلته



سأتناول في هذا الجزء من العرض نقد البحث من حيث صحة الفروض، لأن الفرضيات تعد من أهم مكونات البحث العلمي، فهي تمثل توقعات الباحث للعلاقة بين المتغيرات، ومن خلالها يتم اختبار صحة الفكرة الرئيسية للدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية. وعند تقييم الفروض، لا ننظر فقط إلى قبولها أو رفضها، وإنما ننظر أيضاً إلى طريقة صياغتها، ومدى استنادها إلى الإطار النظري، وملاءمة الاختبارات الإحصائية المستخدمة، ومدى تفسير النتائج بصورة علمية.

تأثير ممارسات تقييم الأداء على أداء الموظفين: دراسة حالة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالسعودية

علي محمد الحارثي

دكتورة الموارد البشرية، كلية الإدارة، جامعة ميد أوتسن، الإمارات العربية المتحدة

سعود عبدالعزيز آل حمد

دكتورة الإدارة، كلية الإدارة، جامعة ميد أوتسن، الإمارات العربية المتحدة
saud.055@hotmail.com

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير ممارسات تقييم الأداء على أداء الموظفين في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية، وذلك في إطار السعي نحو تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز الكفاءة الإنتاجية للموارد البشرية. ركزت الدراسة على مجموعة من أبعاد ممارسات تقييم الأداء، وهي: وضوح التقييم، وعدالة وموضوعية التقييم، والتغذية الراجعة، واستخدام التكنولوجيا في التقييم، بهدف تحديد مدى تأثيرها في تحسين أداء الموظفين داخل المؤسسة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة مكونة من (250) موظفًا من مختلف الإدارات والمستويات الوظيفية بالمدينة.

توصلت النتائج إلى وجود مستوى مرتفع من ممارسات تقييم الأداء داخل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، حيث أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين ممارسات تقييم الأداء وأداء الموظفين بلغت ($r=0.773$ ، $sig=0.01$)، مما يدل على أن تطوير نظم تقييم الأداء يُسهم بشكل مباشر في تحسين الأداء العام للموظفين. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقات ارتباط دالة إحصائيًا بين كل بُعد من أبعاد ممارسات التقييم وأداء الموظفين، كما تشير النتائج إلى أن وضوح معايير التقييم، والعدالة في التطبيق، وتوفير التغذية الراجعة البناءة، واستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة تُشكل عوامل أساسية لتحسين الأداء الفردي والمؤسسي على حد سواء.

وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز أنظمة التقييم الإلكتروني، وتطوير معايير تقييم دقيقة وشفافة، وتدريب القادة والمُشرِفين على تطبيق ممارسات تقييم الأداء بموضوعية وعدالة، بما يُسهم في رفع

التكليف

08

هل كانت الفروض صحيحة من الناحية العلمية؟

بدايةً، تعد الفرضيات من الركائز الأساسية في أي بحث علمي، لأنها تمثل توقعات الباحث للعلاقة بين المتغيرات، ويتم اختبارها باستخدام الأساليب الإحصائية للتحقق من مدى صحتها. وعند تقييم الفرضيات، لا يكفي أن نقول إنها قُبِلت أو رُفِضت، بل يجب أن نقيّمها من عدة جوانب، منها: هل صيغت بصورة صحيحة؟ هل استندت إلى أساس نظري؟ هل كانت قابلة للاختبار؟ وهل كانت النتائج كافية لإثبات صحتها؟

لذلك و بالرجوع الى البحث المرفق ، يمكن القول إن الباحث نجح في صياغة الفروض بصورة واضحة، حيث كانت جميعها مرتبطة مباشرة بموضوع الدراسة، وربطت بين المتغير المستقل والمتغير التابع. كما أن الفروض جاءت منبثقة من مشكلة البحث وأهدافه، وهذا يعد من نقاط القوة؛ لأن هناك اتساقاً بين عناصر الدراسة المختلفة. كذلك كانت الفروض قابلة للاختبار الإحصائي، حيث استخدم الباحث أدوات مناسبة مثل معامل الارتباط والانحدار واختبارات الدلالة الإحصائية.

لذلك، من حيث الصياغة والاتساق، يمكن اعتبار الفروض صحيحة ومنهجية.

نقد صحة الفروض

النقد الأول – الاعتماد على قبول الفروض فقط

رغم أن الباحث أثبت صحة جميع الفروض إحصائيًا، إلا أنه اكتفى بالإعلان عن قبولها دون تقديم مناقشة نقدية كافية. في البحث العلمي، قبول الفرضية لا يعني انتهاء التحليل، بل يجب تفسير سبب قبولها وربطها بالنظرية والدراسات السابقة.

كما أن قبول جميع الفروض قد يثير تساؤلًا لدى القارئ، لأن الدراسات التطبيقية غالبًا ما تظهر نتائج متفاوتة، وليس من المعتاد أن تكون جميع الفرضيات مدعومة بالقوة نفسها. لذلك، كان من الأفضل أن يناقش الباحث أسباب اختلاف قوة العلاقات بين المتغيرات، بدلًا من الاكتفاء بعبارة "تم قبول الفرضية".

النقد الثاني – الفرضيات لم تعتمد على أساس نظري قوي

من أهم الملاحظات أن الباحث لم يوضح بشكل كافٍ الأساس النظري الذي استند إليه عند صياغة الفروض. فالفرضية في البحث العلمي لا تُبنى على توقع شخصي، وإنما على نظريات علمية أو نتائج دراسات سابقة. كان من الأفضل أن يربط الباحث كل فرضية بإحدى النظريات الإدارية، مثل نظرية الإدارة بالأهداف أو نظرية العدالة أو غيرها، ثم يوضح كيف دعمت الدراسات السابقة هذه العلاقة. وهذا الربط كان سيمنح الفرضيات قوة علمية أكبر ويجعلها أكثر إقناعًا.

النقد الثالث – الاعتماد على الدلالة الإحصائية فقط

ركز الباحث على أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، وبالتالي اعتبر الفروض صحيحة. ولكن في الدراسات الحديثة، لا يكفي الاعتماد على الدلالة الإحصائية وحدها، لأن حجم العينة قد يجعل أي علاقة تظهر دالة إحصائيًا. لذلك، من الأفضل أيضًا قياس حجم الأثر (Effect Size) لمعرفة مدى قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. فقد تكون العلاقة دالة إحصائيًا، لكنها ضعيفة من الناحية العملية. لذلك، كان من الأفضل أن يناقش الباحث ليس فقط وجود العلاقة، بل أيضًا مدى أهميتها وتأثيرها في الواقع العملي.

النقد الرابع – عدم اختبار افتراضات التحليل الإحصائي

استخدم الباحث تحليل الانحدار لاختبار الفروض، لكن لم يوضح ما إذا كان قد تحقق من الافتراضات الأساسية لهذا التحليل. ومن أهم هذه الافتراضات:

- التوزيع الطبيعي للبيانات.
 - استقلالية الأخطاء.
 - تجانس التباين.
 - عدم وجود ارتباط مرتفع بين المتغيرات المستقلة.
- إغفال هذه الافتراضات قد يؤثر في دقة النتائج، لأن صحة نموذج الانحدار تعتمد على تحقق هذه الشروط. لذلك، كان من الأفضل أن يخصص الباحث جزءًا يوضح فيه نتائج اختبار هذه الافتراضات.

التكليف

08

النقد الخامس – القدرة التفسيرية للفروض

أظهرت نتائج الدراسة أن بعض المتغيرات فسرت نسبة محدودة من التغير في أداء الموظفين، بينما بقيت نسبة كبيرة من التغير تعود إلى عوامل أخرى. وهذا يعني أن أداء الموظفين لا يتأثر فقط بالمتغيرات التي تناولتها الدراسة، وإنما توجد عوامل أخرى مثل:

- القيادة.
- الحوافز.
- التدريب.
- بيئة العمل.
- الثقافة التنظيمية.

وكان من الأفضل أن يناقش الباحث هذه النقطة، حتى يقدم تفسيراً أكثر شمولية للنتائج.

التكليف

08

التقييم النهائي

بشكل عام، أرى أن الباحث نجح في صياغة فرضيات واضحة ومتربطة مع مشكلة الدراسة وأهدافها، كما استخدم أدوات إحصائية مناسبة لاختبارها. إلا أن هناك بعض الجوانب التي تحتاج إلى تطوير، مثل:

- تدعيم الفرضيات بإطار نظري أقوى.
- عرض الفرضيات الصفرية إلى جانب الفرضيات البديلة.
- مناقشة حجم الأثر وليس الدلالة الإحصائية فقط.
- التحقق من افتراضات التحليل الإحصائي.
- تفسير النتائج بصورة أعمق وربطها بالدراسات السابقة.

ولو عالج الباحث هذه الجوانب، لزادت القوة العلمية والمنهجية للدراسة.



الخلاصة:

وفي الختام، يمكن القول إن الباحث نجح في صياغة فرضيات واضحة ومتراصة مع مشكلة الدراسة، كما استخدم أساليب إحصائية مناسبة للتحقق منها، وهو ما يعزز مصداقية النتائج. إلا أن صحة الفروض في البحث العلمي لا تُقاس فقط بقبولها إحصائيًا، بل أيضًا بقوة الأساس النظري الذي بُنيت عليه، وعمق تفسير النتائج، وشمولها للعوامل المؤثرة.

لذلك، فإن الدراسة قدمت فرضيات جيدة من حيث الصياغة والاختبار، لكنها كانت ستصبح أكثر قوة لو عُززت بالجوانب النظرية والتفسيرية بصورة أكبر.



Thank You